

مؤتمر العمل الدوليConvention 8الاتفاقية رقم ٨اتفاقية التعويض عن البطالة في حالةفقد السفينة أو غرقها (١)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنوه في الخامس عشر من حزيران / يونيه عام ١٩٢٠ ؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالاشراف على شروط عقود استخدام البحارة ؛ وتوفير تسهيلات لاستخدامهم ؛ وتطبيق الاتفاقية والتوصيات المعتمدة في واشنطن في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشأن البطالة والتأمين ضد البطالة على البحارة ، وهو موضوع البند الثاني في جدول أعمال اجتماع هذا المؤتمر المعقود في جنوه ؛

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية التعويض عن البطالة ( في حالة غرق السفينة ) ، ١٩٢٠ ، لتصدقها الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ، وفقا لأحكام دستور هذه المنظمة •

---

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٦ آذار / مارس سنة ١٩٢٣ •

## المادة ١

- ١ - في مفهوم هذه الاتفاقية ، يشمل تعبير " البحارة " كل الأشخاص الذين يعملون على ظهر أية سفينة تقوم بالملاحة البحرية .
- ٢ - في مفهوم هذه الاتفاقية ، يشمل تعبير " سفينة " جميع أنواع السفن والبواخر والقوارب والمراكب التي تقوم بالملاحة البحرية ، سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة ، فيما عدا السفن الحربية .

## المادة ٢

- ١ - يدفع مالك أي سفينة أو الشخص الذي تعاقد معه البحارة للعمل على ظهر سفينة ، في حالة فقد هذه السفينة أو غرقها ، تعويضا لكل من البحارة المستخدمين على ظهر السفينة لمواجهة البطالة الناشئة عن فقد السفينة أو غرقها .
- ٢ - يدفع هذا التعويض عن جميع الأيام التي يكون فيها البحار عاطلا عن العمل فعليا بنفس معدل الأجر المنصوص عليه في العقد ، ولكن يجوز أن يقتصر مجموع التعويض المستحق لكل بحار بمقتضى هذه الاتفاقية على ما يعادل أجر شهرين .

## المادة ٣

- تكفل للبحارة وسائل للحصول على هذه التعويضات ماثلة لتلك التي يلجأون إليها للحصول على متأخرات الأجور التي اكتسبوها أثناء الخدمة .

## المادة ٤

- ١ - تتعهد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية تصدق هذه الاتفاقية بتطبيقها على مستعمراتها وممتلكاتها ومحمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل ، مع التحفظات التالية :

(أ) أن يكون تطبيق الاتفاقية متعذرا بسبب الأوضاع المحلية ؛

(ب) أو أن يكون من الممكن ادخال ما يلزم من تعديلات لتكييف أحكامها مع الأوضاع المحلية .

٢ - تخطر كل دولة عضو مكتب العمل الدولي بما قررتَه بالنسبة لكل من مستعمراتها أو ممتلكاتها أو محمياتها التي لا تتمتع بحكم ذاتي كامل .

#### المادة ٥

ترسل التصديقات الرسمية على هذه الاتفاقية ، وفقا للشروط المقررة في دستور منظمة العمل الدولية ، الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

#### المادة ٦

بمجرد تسجيل وثائق تصديق دولتين عضوين في منظمة العمل الدولية لهذه الاتفاقية لدى مكتب العمل الدولي ، يخطر المدير العام جميع أعضاء المنظمة بذلك .

#### المادة ٧

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية من تاريخ اصدار المدير العام لمكتب العمل الدولي لهذا الاخطار ، ولكن لا تلتزم بأحكامها الا الدول الأعضاء التي سجلت تصديقاتها لدى مكتب العمل الدولي . ويبدأ بعد ذلك نفاذها بالنسبة لكل دولة عضو من تاريخ تسجيل تصديقها لدى مكتب العمل الدولي .

#### المادة ٨

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧ ، تتعهد كل دولة تصدق هذه الاتفاقية بتنفيذ أحكامها في موعد أقصاه أول تموز / يوليه ١٩٢٢ ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة لانفاذ أحكامها .

#### المادة ٩

يجوز لكل دولة عضو صدقت هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد مضي عشر سنوات من تاريخ بدء نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها ، ولا يكون هذه النقض نافذا الا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله لدى مكتب العمل الدولي .

#### المادة ١٠

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى ضرورة لذلك ، تقريرا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر .

#### المادة ١١

النصان الفرنسي والانكليزي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية .